وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

ردود الكرماني على النحاة في كتابه غرائب التفسير وعجائب التأويل

رسالة تقدَّم بها

علي عبدالله محيسن

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية

بإشراف الأستاذ الدكتور

إبراهيم رحمن حميد الأرّكي

رجب 1433

حزيران 2012

معنى الردّ في اللغة والاصطلاح:

الردّ لغةً:

قال الخليل:((رد: الرَّدُّ مصدر رَدَدْتُ الشيءَ، ورُدُودُ الدَّراهِم واحدُها رَدٌّ، وهو ما زُيِّفَ فرُدَّ على ناقِده بعدما أُخِذَ منه، والرَّدُّ: ما صار عِماداً للشيء الذي تدفَعُه وترُدُّه))[1].

وعرفه الجوهري المتوفى في حدود (398هـ):((ردَّه عن وجههِ يردُهُ رداً ومرداً: صرفَهُ. وقال الله تعالى: چۇۆۆۈچ الرعد: ١١، وردَّ عليه الشيءَ، إذا لم يقبلهُ، وكذلك إذا خطَّأهُ))[2].

اصطلاحاً:

قال أبو البقاء الكفوي (ت1094هـ):((الرد: ردَّهُ عن وجهه صَرَفَهُ، وردَّ عليه الشيء لم يقبله أو خطَّأه))[3].

مما سبق يتبين أنَّ الرد معناه تخطئة الرأي المردود إذا لم يقبله، ويبدو أنَّ تعريف الرد في الاصطلاح لم يخرج عن معناه في اللغة .

---

(1) كتاب العين 8/ 7

(2) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 2/ 473 ، وينظر: لسان العرب 3/ 172 .

(3) الكليات 753 .

منهجه في الردّ:

من أبرز الملامح المنهجية التي استند إليها الكرماني في ردوده النحوية على النحاة، عدَّة أمور، وهي على النحو الآتي:

مصطلحات الردّ:

استعمل الكرماني في ردِّه على العلماء ألفاظا صريحة وعبارات مباشرة ؛ لبيان موقفه النحوي من أصحاب تلك المذاهب النحوية سلباً أو إيجاباً.

لم يعتمد الكرماني على ألفاظ وتعابير ثابتة، بل كانت مصطلحاته متعددة الألفاظ والدلالات، إلا أنَّها متباينة من مسألة إلى أخرى من حيث القوة والضعف، تبعاً لطبيعة الرأي المردود، ويمكن تقسيم مصطلحاته على نوعين:

الأول: مصطلحات غير صريحة في الرد:

تشمل ألفاظ: القبول، والتأييد، والترجيح، وعادةً تكون هذه الألفاظ عندما يذكر أكثر من رأي فيرجح بينهما كقوله:

والحق[1]، والوجه ما ذهب إليه المحققون أو الفرَّاء أو الأخفش، وغيرهم من العلماء[2]، وهذا الوجه أحسن أو أبلغ أو أظهر[3]، أو يذكر وجهاً إعرابياً ويقول: والقياس خلاف ذلك[4]، والأولى[5]، أو يقول: والأحسن[6].

الثاني: مصطلحات صريحة في الرد:

تشمل ألفاظ: الردِّ والرفض وعدم القبول للرأي المردود، والكرماني لم يكن يصرح في الغالب باسم العالم الذي لا يرتضي رأيه، وإنَّما أجدُ ذلك بعد البحث والاستقصاء، ولم أجدْه يردُّ على سيبويه، بل يردُّ بقول سيبويه بقوله: وزيَّفه سيبويه[7]، وكان أكْثَرَ أدباً

---

(1) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل 1/ 397، 645 .

(2) ينظر: المصدر نفسه 383/1 ، 438 .

(3) ينظر: المصدر نفسه 1 / 377 ، 2/ 793 ، 896 ، 971 .

(4) ينظر: المصدر نفسه 2/ 1166 ، 1204 .

(5) ينظر: المصدر نفسه 2/ 1309 .

(6) ينظر: المصدر نفسه 800/2 ، 912 .

(7) ينظر: المصدر نفسه 1/ 516 .

أدباً مع شيخه، فعندما يذكره لا يُسميِّه باسمه، وإنَّما يقول: (قال الشيخ الإمام)، وهذا في تفسيره كلِّه وأحياناً، يردُّ بقول شيخه[1]، وأحياناً يصرح باسم العالم الذي لا يرتضي رأيه، وألفاظ الردِّ كثيرة في تفسيره، وسأُشير إلى الألفاظ التي أَكْثَرَ الكرماني استعمالها كقوله:

وهذا بعيد[2]، وهو فاسد[3]، أو يقول والجمهور على أنَّ هذا خطأ، أو يقول: وهو خطأ عند البصريين، ويعلل سبب الخطأ[4]، وهذا مردود[5]، وهذا ضعيف، وأحياناً يقول: هذا ضعيف على قول البصريين أو الأخفش أو المازني أو الفرّاء[6]، وهذا مزيَّف[7]، وهذا سهوٌ، وقد ينسبه إلى صاحبه فيقول: وهذا سهوٌ من النَّحاس أو الزَّجاج أو الثعلبي[8]، وهذا قبيح[9]، وهذا غريب أو ومن الغريب، فيه نظر[10]، فيه ضعف[11]، أو يردُّ بقول أحد العلماء، مثل وزيَّفه الزجاج أو وزيَّفه أبو علي في كتابه الحجة أو إصلاح الإغفال، أو يقول وزيَّفه بعضهم[12]، وهذا وهمٌ منه[13]، لا يستقيم[14]، باطل[15]

---

(1) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل 1/ 556 ، 624 ، 2/ 708 ، 747 .
(2) ينظر: المصدر نفسه 1/ 185 ، 196، 212 ، 250 ، 2/ 710 ، 746 ، 809 .
(3) ينظر: المصدر نفسه 1/ 243 ، 438 ، 522 ، 1251/2 ، 1280 .
(4) ينظر: المصدر نفسه 155/1 ، 239 ، 576 ،2/ 732 ، 804 ، 1162 .
(5) ينظر: المصدر نفسه 516/1 ، 591 ، 2/ 746 ، 745 .
(6) ينظر: المصدر نفسه 1/ 127 ، 177 ، 339 ، 451 ، 2/ 724 ، 811 .
(7) ينظر: المصدر نفسه 1/ 183 ، 547 ، 2/ 752 ، 757 .
(8) ينظر: المصدر نفسه 1/ 146 ، 196 ، 2/ 829 ، 1038 ، 1137 .
(9) ينظر المصدر نفسه 2/ 797 ، 851 .
(10) ينظر: المصدر نفسه 1/ 114 ، 389 ،494 ، 2/ 923 ، 934 ، 1304 .
(11) ينظر: المصدر نفسه 1/ 189 ، 294 ، 302 ، 2/ 712 ، 868 ، 938 .
(12) ينظر: المصدر نفسه 1/ 251 ، 2/ 877 ، 1011 ، 1391 .
(13) ينظر: الصدر نفسه 1/ 415 ،
(14) ينظر: المصدر نفسه 1 /271 ، 2/ 1147 .
(15) ينظر: المصدر نفسه 1/ 369 ، 1/ 516 .

لا يجوز[1] وغيرها.

أساليبه في الرد:

لا شك في أنَّ لكل عالم أسلوبه الخاص في عرض مادته النحوية، والكرماني واحدٌ من أولئك العلماء الذين اختطوا لأنفسهم منهجاً أو طريقاً اختص به عند عرض الآراء النحوية، ومناقشتها لبيان ما هو صائب منها وما هو خطأ، والظاهر من آرائه أنَّه لم يتبعْ منهجاً أو أسلوباً واحداً في الردِّ، بل تنوعت طرائقه، وتعددت اتجاهاته بحسب طبيعة الآية التي يجري البحث فيها، ولتوضيح ذلك الاسلوب اذكر عرضا لتلك الطرائق والاتجاهات التي اتبعها في الردِّ مقرونة بأمثلة من كتابه.

1- الموازنة بين الآراء:

يذكر الكرماني أقوال العلماء وأدلتهم في الآية، عارضاً تلك الأقوال على طريقة الخلاف النحوي، ثمّ يأخذ بالموازنة فيما بينها، والتعقيب على كل رأيٍّ على حدة، ليحدد موقفه النحوي، وهو في ذلك كله ينظر من موقع الفاحص، فيصوب ما يراه صحيحاً، ويرد ما يراه غير موافق للصواب، ويمكن أن نلمس هذا الأسلوب في مسألة إلغاء عمل (أنْ) المصدرية بعد حذفها، قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:چہ ہ ہ ھ ھ ھ ھچ الزمر:64، قوله(((أعبد) تقديره: أن أعبد، ومحله نصب على البدل من غير، ومثله في السورة: چگگں ںچ الزمر: ١٧، وهذا اختيار أبي علي، ولا يجوز أن ينتصب (أعبد)، على هذا الوجه؛ لأنَّ ما بعد الموصول لا يعمل فيما قبله، وأجاز أبو سعيد السيرافي، وقال لمَّا حذف أن وزال النصب، بطل حكم أنْ، وفيه ضعف؛ لأنَّ (أعبد) لا يقع بدلاً عن غير إلا مع أنْ ملفوظاً أو مقدراً. الغريب: قال علي بن عيسى في تفسيره: وموضع (أعبد) نصب على الحال؛ لأنَّ تقديره أتامروني عابداً غير الله، ومخرجه مخرج الحال))[2] .

---

(1) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل 1/ 160 ، 212 ، 299 491 .

(2) المصدر نفسه 2 / 1019-1020 .

2- الترجيح والتضعيف:

يعرض الكرماني كثيراً مذهبين نحويين في مسألةٍ ما، سواء أكان المذهبان لأهل البصرة أم لأهل الكوفة، ثمَّ يناقشهما مذهباً فمذهباً، وبعد ذلك يقف منهما موقفين، الأول: موقف المرجح والمؤيد داعماً اختياره الرأي بالحجة النقلية أو العقلية، والآخر: موقف المضعف والرافض لثانيهما بعد أن يوضح وجه المخالفة من جهة الأدلة الأصولية والقواعد النحوية، من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى:چچچچچ النحل: ٦٧، ((قيل: يعود إلى مضمر، ذلك المضمر موصول، وهذه الجملة صلة على تقدير: (ما تتخذون منه)، وهذا مذهب الكوفيين، وقال البصريون: لا يجوز حذف الموصول وإقامة الصِّلَةِ مقامه، وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كثير... وفي قول البصريين أيضاً نظر؛ لأنَّ ذلك إنَّما يجوز إذا كانت الصفة مما يلي العوامل نحو: جاءني الفقيه ومررت بالأديب، ورأيت العالم، دون قولك مررت بيجلس، وأنت تريد برجل يجلس، أو ما يجلس، أو شيء))[1] .

3 - الشرح والتمثيل:

اتبع الكرماني في ردوده المذاهب النحوية أسلوب الشرح والتمثيل، إذ كان يشرح ما يذكره من ردود نحوية شرحاً وافياً مغنياً إياها بالأمثلة التعليمية من دون إسهاب، أو استطراد في ذلك كلّه، ومن ثَمَّ تبدو ردوده أكثر وضوحاً، وأبعد من التكلف والتعقيد. والأمثلة على ذلك كثيرة أذكر منها، مسألة تعدي الفعل (نَتَّخِذ): قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:چگ گ گ گ ں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ چ الفرقان:18، قوله:(((أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ)، (اتخذ) ها هنا متعد إلى مفعول واحد وهو قوله:(أَوْلِيَاءَ) ودخله (مِنْ) للنفي في قوله:(ما كان) كما دخل في قوله:(مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ) وقوله:(مِنْ دُونِكَ) ظرف، كما في قوله:(وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ) وقراءة أبي جعفر[2] في جماعة:(أن نُتَّخَذَ) ضعيف؛ لأنَّ اتخذ على قراءته متعد إلى مفعولين، أحدهما: ضمير المتكلمين، وهو الذي قام مقام اسم ما لم يسم فاعله، والثاني:(أولياء) وأدخل عليه من وليس هي في موضعه؛ لأنَّ (من) إنَّما يزاد في المفعول الأول إذا كان الفعل متعدياً

(1) غرائب التفسير وعجائب التأويل 1/ 610 .

(2) ينظر: المحتسب 119/2، والنشر في القراءات العشر 2/ 373.

إلى مفعولين تقول: ما أعطيت من أحد درهما ولا تقول: ما أعطيت أحداً من درهم، ووجه قراءته: أنَّ الفعل لما بني للمجهول صار كالفعل المتعدي إلى مفعول واحد، فجاز دخول (من) عليه، كما تقول: ما أعطيت من حبة، كذلك: ما اتخذت من ولي))[1].

4 – التعليل:

كان الكرماني يعلل لتقوية ردِّه، وكان يحتج لترجيحاته وردوده معولاً في ذلك كله على أدلة الصناعة النحوية، كالسماع، والقياس، والإجماع، فضلاً عن اتباعه استدلالات أخرى، منها مراعاة المعنى، ومن ذلك على سبيل المثال، مسألة وقوع الماضي حالاً. قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ النساء:90، قوله (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)، ((محله نصب على الحال، و(قد) مقدرة معه، تقويه قراءة يعقوب[2]، وقيل: بدل من (جاؤوكم)، وقيل: محله نصب لنكرة محذوفة؛ أي جاءكم قوم حصرت صدورهم. الغريب: محلها جر صفة لقوله (قوم). العجيب: لا محل لها من الإعراب، وهي استئناف دعاء عليهم، وفيه ضعف؛ لأنَّه يصير دعاء لهم لقوله أو يقاتلوا قومهم))[3].

5– التحليل:

كان الكرماني يحلل ردوده من أوجهها الممكنة والمحتملة كلها داعماً إياها بأدلة الصناعة، ولاسيما السماع، حتى تتضح جميعها، تجنباً للإبهام، ودفعاً للغموض، ولكي لا يبقى لمحتج عليه من دليل يعارضه فيه، وذلك واضح في مسألة الفعل بين البناء للمعلوم والمجهول. قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:چ ھ ھ ے چ الأنبياء:88 قوله:(((نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ)،... وقال بعضهم: تقديره: نجِّيْ النجا المؤمنين، فسكن الياء وأقيم المصدر مقام اسم المجهول، وهذا بعيد من وجهين: أحدهما: تسكين الياء من غير موجب، والثاني: إقامة المصدر مقام الاسم مع وجود المفعول به ، وبابه الشعر قال:

---

(1) غرائب التَّفسير وعجائب التأويل 2 / 811 .

(2) ينظر: شواذ القراءات 140، النشر في القراءات العشر 2/ 215.

(3) غرائب التَّفسير وعجائب التأويل 1/ 302 .

ولَوْ ولَدَتْ قُفَيْزَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذلِك الْجَرْوِ الكِلاَبَا[1]

وقريب من هذا قراءة يزيد[2]: (وَيُخْرَجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا) الإسراء:13، على أحد الوجهين وكذلك قراءته[3] (لِيَجْزِيَ قَوْمًا) الجاثية: 14، ...))[4].

6- الإيجاز والاختصار:

كان أسلوبه في بعض المسائل التي ردَّها قائماً على الإيجاز والاختصار الشديدين، من غير أن يفصل القول فيما يذكره، فنجده يردُّ الرأي من غير بيان السبب، ومن ذلك ردَّه مجيء (إنْ) الشرطية بمعنى إذ قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:چ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ چ الزخرف:5((بالكسر شرط بمعنى المستقبل، وبالفتح ماضٍ علة، أي: لأن كنتم، العجيب:(إنْ) بمعنى (إذ) وهو بعيد))[5]، ومن ذلك أيضاً في مسألة مجيء (أو) للإضراب بمعنى بل قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:چۆ ۈ ۇ ۆ ۈ چ الصافات:147 ((قوله:چۆ ۈ چ، لا يجوز أنْ يكون أو يزيدون عطفاً على قوله (مائة ألف)؛ لأنَّه فعل والتقدير: إلى مائة ألف أو جماعة يزيدون على مائة ألف، والمعنى: لو رآهم واحد منكم لقال: مائة ألف أو يزيدون و(أو) للإبهام في حق المخاطبين. وقول من قال: بل يزيدون ضعيف))[6].

7- تقديم الرأي الراجح:

ومن أساليبه أنَّه يبدأ بذكر المذهب أو الرأي الذي يرجحه أولاً على سائر الآراء التي تقال في المسألة، ثم يتبعه بذكر الآراء المردودة، وغالباً ما يكون الرأي الكوفي هو المردود، ومن ذلك مسألة العطف على الفعل المضارع بجواب الدعاء، قال الكرماني

---

(1) البيت لجرير: ولم يعثر عليه في ديوانه، يهجو الفرزدق، وقفيزة أم الفرزدق، ينظر: الخصائص 397/1 ، خزانة الأدب 1 / 329 .

(2) النشر في القراءات العشر 2/ 306.

(3) حجة القراءات 606.

(4) غرائب التفسير وعجائب التأويل 2 / 746 – 747 .

(5) المصدر نفسه 2/ 1059 .

(6) المصدر نفسه 2 / 985 .

في تفسير قوله تعالى:چ□□□□□□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□ □ ىىيىد□ □ □ □ □ □ چ يونس: ٨٨، قوله:(فَلَا يُؤْمِنُوا) ((الوجه، أن يجعل عطفاً على ليضلوا، أي ليضلوا فلا يؤمنوا. وما ذكر فيه سوى هذا القول ضعيف، قال بعضهم: نصب على جواب الأمر، وقيل: دعاء عليهم، أي: لا آمنوا. صاحب النظم وهو الغريب: أراد أن يؤمنوا، فقلب النون ألفاً. العجيب : أراد فلا يؤمنون، فحذف النون، وهذان القولان ضعيفان بعيدان))[1].

وكذلك نجده يقدم الرأي الراجح في مسألة الفصل بين المبتدأ والخبر [2].

8- الاستعانة بأدلة جديدة:

عندما يعرض الكرماني مذاهب النحويين واستدلالاتهم في مسألة ما، ولم يرتضِ مذهباً من تلك المذاهب التي أوردها، فانَّه لا يعتمد على الحجج أنفسها التي اعتمد عليها أصحاب المذهب الذين رجح مذهبهم؛ بل يأتي بدليل آخر، وغالباً يكون هذا الدليل مستوحى من اجتهاده العقلي وانفراده في توجيهه، داعماً انفراداته بالسماع والقياس، ونجد هذا واضحاً في مسألة مجيء التَّمييز معرفةً قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:چڈڈڈ ڈژ ژ ڑ ڑ کچ البقرة:130، قوله:(إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ)،((فخفف، وقيل: سفه في نفسه، فحذف الجار، وقيل: تمييز، وهو ضعيف؛ لأنَّ التمييز لا يكون إلا نكرة ، وله وجه آخر وإن كان ضعيفاً فليس بأضعف مما ذكر وهو أنْ يجعل (مَن) في محل نصب، قياساً على قراءة ابن عامر (ما فعلوه إلا قليلاً)[3] النساء:66، وهذا قياس لا ينكسر، وتكون (نفسه) تأكيداً له، وبدلا كما تقول: ما جاء القوم إلا زيداً نفسه،

---

(1) غرائب التفسير وعجائب التأويل 492/1 .

(2) ينظر: المصدر نفسه 2/ 993 .

(3) الكشف والبيان 3/ 341 ، وهي قراءة أُبي بن كعب، وابن عامر، وعيسى بن عمر، (قليلاًبالنصب، وقراءة المصحف (قليلٌ).

وقريب منه قراءة من قرأ (فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ)[1] البقرة: 283، بنصب (الباء)، على أنَّه بدل من الهاء))[2].

9 – الرد بآراء غيره من العلماء السابقين:

قد يردُّ رأياً لأحد النحاة مستنداً في ذلك إلى توجيه غيره من النحويين السابقين، تقويةً لردِّه، ودعماً لإثبات صحة ما يراه صائباً، وكثيراً ما يكون ردُّه مستنبطاً من حجج البصريين وردودهم من قوله في تفسير قوله تعالى:چ□ □ □چ الزمر: ٦٧، ((أي والأرض مقبوضتُهُ إذا كانت مجتمعة، (جَمِيعا) نصب على الحال، والعامل في الظرف مقبوضته، وقيل: هو كقولهم:(هذا تمراً أطيب منه رطباً)، والأول قول أبي علي وهو الصواب. العجيب: الفراء، يجوز (قَبْضَتَهُ)[3] – بالنصب– أي في قبضته، وردَّ عليه الزَّجاج، وقال: لو جاز هذا لجاز زيد دارك، أي في دارك))[4].

المعايير التي اعتمد عليها في ردوده على النحويين

لم يكن الكرماني جارياً من غير دليل في ردِّه لآراء النحويين؛ بل كان يتبع منهجاً علمياً واضحاً يقوم على أصول النحو وأحكامه، كالسماع، والقياس، والإجماع، فضلاً عن اعتماده على استدلالات أخرى تقتضيها طبيعة الآية، منها مراعاة المعنى

(1) مختصر في شواذ القراءات 18 .

(2)غرائب التفسير وعجائب التأويل 177/1 .

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء 425/2 .

(4) غرائب التفسير وعجائب التأويل 2/ 1020 .

أو اللفظ، أو كليهما وغيرها، وفي ما يأتي أهم المعايير التي استند إليها الكرماني في ردوده:

أصول النحو:

أدلة النحو هي: السماع، والقياس، والإجماع ، واستصحاب الحال[1]، والحديث هنا عن هذه الأدلة عند الكرماني، وبيان موقفه منها، وكيفية استدلاله بها في ردوده، على النحو الآتي:

أولاً : السماع: يعد السماع المصدر الأول من مصادر الاحتجاج، وعليه اعتمد اللغويون والنحويون في استقراء اللغة وتقعيدها، وعرفه أبو البركات الأنباري (ت577هـ) فقال:((هو الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة))[2] .

وعرفه السيوطي:((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم– وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر))[3].

واستند الكرماني إلى السماع كثيراً؛ ليحسم قضيةً، أو يرجح رأياً، أو يثبت صحةَ ما ذهب إليه في ردِّه وقد سار الكرماني على نهج النّحاة الذين سبقوه في عدِّ السماع حجة لإسناد ردوده:

1 – القرآن الكريم: أجمع النحويون متقدمهم، ومتأخرهم على جواز الاستشهاد بالقرآن الكريم والاحتجاج بكل ما ورد أنَّه قرئ به، قال السيوطي:((أما القرآن الكريم فكل ما ورد أنَّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا))[4]. وقال السيد محمود شكري الآلوسي

---

(1) ينظر: لمع الأدلة 81 ، والاقتراح في علم أصول النحو 72 .

(2) لمع الأدلة 81 .

(3) الاقتراح 96 .

(4)الاقتراح 96 .

(ت1342هـ):((وأمَّا قول ربنا (تبارك وتعالى) فهو أفصح كلام وأبلغه، فلا خلاف في جواز الاستشهاد بمتواتره وشاذه...))[1]. ولا عجبَ فهو كلام الله (عز وجل) العربي، المبين، صحيح النقل، ثابت التواتر، و((لم يتوفر لنصّ ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها، وتحريرها متناً، وسنداً، وتدوينها، وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات، الفصحاء، الأبيناء من التابعين عن الصحابة عن الرسول – صلى الله عليه مسلم– فهو النص العربي الصحيح، المتواتر، المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء، والحركات، والسكنات، ولم تعنَ أمَّة بنص ما اعتنى المسلمون بنصِّ قرآنهم))[2].

والكرماني عرف مكانة القرآن الكريم، وقراءاته، فأنزله المنزلة اللائقة به في الاستشهاد، والاستدلال، فجعل جل اعتماده عليه في تثبيت آرائه، وترجيح ردوده، من ذلك:

ردّه في تفسير قوله تعالى: چېېٻچ الأنعام: ١٦،((من قرأ بفتح (الياء) فالفاعل مضمر يعود إلى (ربي) والمفعول محذوف تقديره: من يصرفه عنه، والعائد ضمير العذاب، وحذف الضمير مع الموصول و(مَنْ) في الآية شرط، فالإثبات أحسن. ومَن ضم (الياء) فالمضمر فيه يعود إلى العذاب. الغريب: الضمير في (عَنْهُ) يعود إلى العذاب، وكذلك الضمير في (يُصْرَفْ) فيمن ضم، والوجه الأول، كقوله:چككگگگ چ هود: ٨))[3].

ومن ذلك ردّه على الكوفيين بقول البصريين في مسألة مجيء (اللام) بمعنى (أن)، قال الكرماني في تفسير قوله تعالىچېٻٻچ النساء: ٢٦، ((اللام تزاد مع الإرادة والأمر، كقوله: (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) و (يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ) (وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ) و (أُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ). وقيل: الفعل محمول على معنى المصدر، أي إرادته هذا وأمره لهذا، وقيل: المفعول محذوف، أي أراد ما أراد ليبين لكم، وأمرت ما أمرت لأن أكون،

---

(1) إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد 76.

(2) في أصول النحو: للأستاذ سعيد الأفغاني 28.

(3) غرائب التفسير وعجائب التأويل 1/ 355 .

فتكون (اللام) للعلة. وقال الكوفيون: (اللام) بمعنى أن، وذلك أن الإرادة والأمر يقعان على المستقبل دون الماضي وعلم الاستقبال أن، وأنكره البصريون...))[1].

وقال الكرماني في تفسير قوله تعالى:چہ ہ ھ ھ ھ ھچ الزمر:64، قوله(((أعبد) تقديره: أن أعبد، ومحله نصب على البدل من غير، ومثله في السورة:(اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا)، وهذا اختيار أبي علي، ولا يجوز أن ينتصب (أعبد)، على هذا الوجه))[2].

وهكذا نرى الكرماني يضع القرآن الكريم فى المقام الأول فى الاستشهاد به، والاستناد إليه، ومن مظاهر تقديسه له حرصه على ألا يحمل إلا على الأوجه القوية، الظاهرة، الكثيرة، المستعملة، وأن يبتعد عن حمله على الأوجه الضعيفة، أو القليلة، أو النادرة، أو الشاذة.

استشهاده بالقراءات القرآنية:

القراءات القرآنية أصلٌ من أصول الاستشهاد لدى علماء العربية سواء أكانوا بصريين أم كوفيين في تقرير أحكامهم النحوية.

أما موقف الكرماني من القراءات القرآنية فيتضح من عنايته بها في عدة وجوه، منها: استدلاله بإحدى القراءات لتأييد وجه إعرابي، أو ترجيح قراءة على قراءة، أو تأييد أكثر من قراءة، وقد يرد الوجه الإعرابي الذي تخرج عليه:

من ذلك ذكره القراءة القرآنية تقوية للوجه الإعرابي ليردَّ على منكري هذه القراءة قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:چںڻڻڻۀۀہہھھھےےچ النساء:90، قوله (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ). ((محله نصب على الحال، وقد مقدرة معه، تقوَّيه قراءة يعقوب[3]))[1].

---

(1) المصدر نفسه 1/ 293 .

(2) المصدر نفسه 2/ 1019- 1020 .

(3) النشر في القراءات العشر 2/ 251.

ومن ذلك دفاعه عن القراءة، وردّه على الفرَّاء في إنكاره قراءة ابن عامر. قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:چ ھ ھ ے چ الأنبياء:88 قوله:(((نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ)، في المصحف بنون واحدة، وفي[2] ابن عامر وأبو بكر عن عاصم ابن أبي النجود بالتشديد وغيرهما بالإخفاء[3]، واختلف النُّحاة في قراءة ابن عامر، فقال بعضهم: هو خطأ وهذا القول عند الفراء[4] إقدام عظيم؛ لأنَّ من عرف الأسانيد عرف أنَّ هذا ثبت بطرق ثبت بها جميع القرآن، فلا يمكن دفعه))[5].

وقد يضعِّف القراءة ثمَّ يذكر لها تخريجاً نحوياً من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى:چگ گ گ گ ں ں ڻ ڻ ڈ ڈ ژ ژ چ الفرقان:18، قوله :(أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ)، (اتخذ) ها هنا متعد إلى مفعول واحد وهو قوله:(أَوْلِيَاءَ) ودخله (مِنْ) للنفي في قوله:(ما كان) كما دخل في قوله:(مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ) وقوله:(مِنْ دُونِكَ) ظرف، كما في قوله:(وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ) وقراءة أبي جعفر في جماعة: (أن نُتَخَذَ)[6] ضعيف... ووجه قراءته: أنَّ الفعل لما بني للمجهول صار كالفعل المتعدي إلى مفعول واحد، فجاز دخول (من) عليه، كما تقول: ما أعطيت من حبة، كذلك: ما اتخذت من ولي))[7].

فهذه أمثلة للشواهد القرآنية في كتابه هذا الذي جاء زاخراً بالشواهد القرآنية المتواترة والشاذة.

2- الحديث الشريف:

---

(1)غرائب التفسير وعجائب التأويل 1/ 302 .

(2) يبدو أنّ هذا النص أصابه تصحيف والصواب (وقرأ ابن عامر وأبو بكر).

(3) ينظر: مختصر شواذ القراءات 92، والتبصرة في القراءات 264.

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء 2/ 210.

(5) غرائب التَّفسير وعجائب التأويل 2 / 746 – 747 .

(6) ينظر: المحتسب 119/2، والنشر في القراءات العشر 2/ 373.

(7) غرائب التَّفسير وعجائب التأويل 2 / 811 .

الحديث: هو ما أضيف إلى النبيِّ – صلى الله عليه وسلم– من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ خَلْقيةٍ أو خُلُقيةٍ حقيقة أو حكماً، حتى الحركات والسكنات في اليقظة، والمنام[1].

قال السيوطي:((أفصح الخلق على الإطلاق سيدنا ومولانا رسول الله، حبيب رب العالمين (جلا وعلا)))[2].

والحديث النبوي الشريف هو العنصر الثاني من عناصر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، والأصل الثاني من أصول الاحتجاج بعده عند المحققين من اللغويين، والنحاة؛ إذ لم تعهد العربية في تأريخها بعد القرآن الكريم، لفظاً أفصح ولا بياناً أبلغ، ولا أقوم معنًى، ولا عبارة أصح من كلام النبي – صلى الله عليه وسلم–[3].

ومع إجماع اللغويين، والنحاة على أن النبي – صلى الله عليه وسلم– هو أفصح العرب قاطبة، إلا أنَّهم انقسموا فيما يروى من الأحاديث على فرق[4]:

أمَّا الكرماني فاحتوى كتابه على كثير من الأحاديث، بلغ عددها مائة وأحد عشر حديثاً[5]، استشهد بها فى مواضع متعددة؛ ولكن ليس لدعم قاعدة نحوية، أو لإثبات حجته في الردِّ، وإنَّما لتفسير معنًى فهو من المقلين في الاستشهاد بالحديث في القضايا اللغوية، من ذلك:

قوله في تفسير قوله تعالى: چ ۈ ۇ ۇ ۆ چالشرح: ٦، ((ذهب جماعة: إلى أنَّ العسر واحد واليسر اثنان؛ لأنَّ العسر معرفة واليسر منكر، ولو كان الأول لقال مع العسر اليسر في الثاني، ولما جاء في الحديث قال رسول الله: ((لن يغلب عسر يسرين))[6]))[7].

---

(1) ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث 15– 16 .

(2) المزهر في علوم اللغة وأنواعها 1/ 165 .

(3) ينظر: في أصول النحو 46 .

(4) ينظر: الاقتراح 106 –112، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف 19 –29 .

(5) ينظر: فهارس المحقق 1451– 1456.

(6) صحيح البخاري: 213/6.

(7) غرائب التفسير وعجائب التأويل 1358/2 .

3 – **أقوال العرب: الشعر:**

الشعر ديوان العرب، وسجل تأريخهم، وأنسابهم، وأحسابهم، ووقائعهم، وحوادثهم ومعالم بيئتهم، وحافظ أمجادهم، ومفاخرهم، وطيب أعراقهم، وكريم أخلاقهم، وذاكر أيامهم وأوطانهم، وفرسانهم، وشجعانهم، وكرمائهم.

ولهذا كان للشعر منزلته عند العرب، فعنوا به، فكانت القبيلة إذا نبغ فيها شاعر تصنع الأطعمة وتعد الموائد، وتقيم الليالي، وتأتيها القبائل لتهنئها[1].

وقد ((أقبل النحويون على الشعر يستلهمونه الإفصاح عن القاعدة النحوية، معتمدين عليه في إقامة حججهم، وأصبح يمثل العنصر الغالب في دراساتهم، فقد نسبوا إليه في تمثيل لغة العرب، ووجدوا فيه المادة الخصبة، الغنية التي تمثل المتعدد من الأساليب، والكثير من الاستعمالات))[2].

هذا وقد قسَّم العلماء الشعراء على أربع طبقات[3]:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم الذين عاشوا قبل الإسلام، ولم يدركوه، كامرئ القيس، والأعشى، والنابغة الذبيانى، وزهير بن أبى سلمى.

الطبقة الثانية: الشعراء المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد بن ربيعة، وحسان بن ثابت، وكعب بن زهير، والحطيئة.

الطبقة الثالثة: الشعراء المتقدمون، ويقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام ولم يدركوا الجاهلية كجرير، والفرزدق.

الطبقة الرابعة: الشعراء المولدون، وهم من جاؤوا بعد شعراء الطبقة السابقة إلى زماننا، كبشار بن برد، وأبي نواس.

وقد أوصلها بعضهم إلى ست طبقات بإضافة طبقتين أخريين، هما طبقة الشعراء المحدثين وهم الذين جاؤوا بعد المولدين كأبي تمام، وطبقة المتأخرين كالمتنبي[1]. أمَّا

---

(1) ينظر: عصور الاحتجاج 75 .

(2) المصدر نفسه 186 .

(3) ينظر: خزانة الأدب 1/ 29 ، وعصور الاحتجاج 202.

الطبقتان الأوليان فقد أجمع النحاة على جواز الاستشهاد والاحتجاج بشعرهما. وأمَّا الطبقة الثالثة فالصحيح جواز الاستشهاد بشعرهم أيضاً خلافاً لأبى عمرو بن العلاء، وغيره ممن لحنوا بعض شعراء هذه الطبقة، كالفرزدق والكميت، وذي الرمة وعدوهم من المولدين؛ لأنَّهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب[2].

وأما الطبقة الرابعة فالصحيح أنَّه لا يستشهد بشعرها، خلافاً لما ذهب إليه الزمخشرى، والرضي من جواز الاستشهاد بشعر من يوثق به منهم[3].

ورد عليهما:((بأن قبول الرواية مبنى على الضبط، والوثوق، واعتبار القول مبنى على معرفة أوضاع اللغة العربية، والإحاطة بها، ومن البيِّن أنَّ إتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية))[4].

أما الكرماني فقد امتلأ كتابه بالشواهد الشعرية لإثبات ردوده أو لبيان قاعدة نحوية أو لشرح معنًى، واحتج كثيراً بشعراء الطبقتين الأولى والثانية، ومن ذلك:

ردّه بقول الشاعر على أنَّ خلو الجملة من العائد لا يمنعها من الخبر، قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:چأ ب ب ب ب پ پ پ پ ڀ ڀ چ البقرة:6، قوله:(سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ)،((رفع بالابتداء (أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) الخبر، وخلو الجملة من العائد لا يمنعها من الخبر، كقول الشاعر[5].

حرامٌ عليَّ لا أرى الدهرَ باكياً على شَجْوِه إلا بَكَيْتُ على صَخْرِ))[6].

وقد يرد الكرماني الشاهد النحوي لمخالفته القاعدة النحوية من ذلك، قال الكرماني في تفسير قوله تعالى: چ ب ب ب ب پ پ پ پ ڀ ڀ چ النساء: ٢٤، قوله:(كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)، ((نصب على المصدر؛ لأنَّ معنى حرمت عليكم تحريمه. وقيل: منصوب

---

(1) ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه 113/1، وخزانة الأدب 1/ 32 .

(2) ينظر: خزانة الأدب 1/ 30 .

(3) ينظر: خزانة الأدب 1/ 30 –32 ، وعصور الاحتجاج 203 .

(4) خزانة الأدب 1/ 30 –31 .

(5) البيت لعبد الرحمن بن جمانة المحاربي الجاهلي ينظر: مجمع البيان 1 / 90 قال أنشده أبو زيد، ونُسِب للخنساء ولم أجده في ديوانها، ووجدت في البيت أكثر من رواية .

(6) غرائب التفسير وعجائب التأويل 117/1 .

بفعل مضمر أي الزموا كتاب الله. الغريب: نصب على الإغراء، والتقدير، عليكم كتاب الله، فقدم. كقول الشاعر[1]:

يا أيُّها المَائِحُ دَلْوِي دُونَكا إنّي رأيت النَّاس يَحْمَدُونَكَا

وهذا بعيد؛ لأنَّ ما انتصب على الإغراء لا يتقدم على ما ينصبه))[2].

وقد يذكر الكرماني شواهد غيره لإثبات حجته من ذلك، قال في تفسير قوله تعالى:چ ھ ھ ے ۓچ سبأ:20، ((قال أبو علي: ويجوز أن ينتصب انتصاب الظرف، أي صدق عليهم إبليس في ظنّه، وأنشد أبو علي في تعدية (صدق) بالتخفيف قول الشاعر[3]:

فإنْ يَكُ ظَنِّي صادِقاً وهو صادِقٌ بشملةَ يحبسْهم بها محبساً أزلا ...))[4].

ومن ذلك ردّه على إقامة المصدر مقام الاسم المجهول مع وجود المفعول به، وبيانه إنَّ هذا مخصوص بالشعر، قال في تفسير قوله تعالى:چ ھ ھ ے چالأنبياء: 88 ، قوله:(((نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ)، وقال بعضهم: تقديره: نجِّيْ النجا المؤمنين، فسكن الياء وأقيم المصدر مقام اسم المجهول، وهذا بعيد من وجهين: أحدهما: تسكين الياء من غير موجب والثاني: إقامة المصدر مقام الاسم مع وجود المفعول به، وبابه الشعر قال[5]:

ولَوْ ولِدَتْ قَفِيْزَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذلِك الْجَرْوِ الكِلاَبَا))[6].

---

(1) البيت لجارية من بني مازن ، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 228 ، خزانة الأدب 6/ 190.

(2) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل 1 / 290 .

(3) البيت في الحجة في القراءات السبع وعللها 4 / 165 ، ونسب إلى مكبرة بن بردام شملة وفيه بدلاً من أزلا، وصادقي بدلاً من صادقٌ .

(4) غرائب التفسير وعجائب التأويل 2 / 934 .

(5) البيت لجرير: يهجو الفرزدق وقفيزة أم الفرزدق، ولم يعثر عليه في ديوانه، ينظر:الخصائص 397/1 ، خزانة الأدب 1/ 329 .

(6) غرائب التفسير وعجائب التأويل 2 / 746 – 747 .

وأمَّا طبقة الشعراء المحدثين، وهم الذين جاؤوا بعد المولدين كأبي تمام، وطبقة المتأخرين، كالمتنبي فقد وجدتُ شيخنا استشهد بشعر أبي تمام[1] في موضع واحد والمتنبي في موضعين، لبيان معنًى، وليس لإثبات حجته في مسألة نحوية من ذلك:

قال الكرماني في تفسير قوله تعالى: ﭽﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭠﭡﭢﭣﭤﭥﭦﭧﭨﭩﭪﭫﭬﭭﭮﭯﭰﭱﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁ﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇ﷈﷉﷊﷋﷌﷍﷎﷏ﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ﴾ البقرة: 7، ((أي بالمشقة الشديدة. الغريب: لم تكونوا بالغيه إلا بنصف النفس، لِذهاب نصفها بالتعب. أي بنصف قوى أنفسكم ، ويقوي هذا المعنى قول المتنبي[2]:

حتى وصلتُ بنفسٍ ماتَ أكثرها وليتني عشتُ منها بالذي فَضَلَا))[3].

النثر:

والمقصود: ما قاله العرب الفصحاء الذين يوثق بعربيتهم، ويطمأن إلى فصاحتهم فى الجاهلية، وصدر الإسلام إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، وشيوع اللحن[4].

وقد استشهد الكرماني بكثير من أقوال العرب لإثبات رأيه وبيان صحة ما ذهب إليه وردّه على من خالفه، ومن مواضع ذلك في كتابه:

ردّه بقول العرب في مسألة مَن جعل (إنْ) نفياً و(اللام) بمعنى (إلا)، قال الكرماني في تفسير قوله تعالى: ﭽﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁ﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇ﷈﷉﷊﷋﷌﷍﷎﷏ﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ﴾ البقرة: 143،((و(إِنْ) هي المخففة من الثقيلة، ويلزمها لام للفرق بينها وبين النافية والشرطية، ومن جعل (إِنْ) نفيا و(اللام) بمعنى (إلّا) فقوله مزيف بعيد؛ لأنَّه لم يأتِ في كلام العرب (لام) بمعنى (إلّا) فيجري هذا عليه))[5].

وقد يذكر الكرماني مسألة خلافية بين عالمين، ويذكر أحد العلماء قول العرب في إثبات صحة ما ذهب إليه، من ذلك قول الكرماني في تفسير قوله تعالى:ﭽﭺﭻﭼﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁ﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇ﷈﷉﷊﷋﷌﷍﷎﷏ﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ﴾ الأعراف:107-108، ((إذَا هذه يسميها النحويون: إذا المفاجأة،

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 2/ 1412 .

(2) ديوان المتنبي 12.

(3) غرائب التفسير وعجائب التأويل 1/ 599 .

(4) ينظر: الاقتراح 112.

(5) غرائب التفسير وعجائب التأويل 183/1

تقول: خرجت فإذا زيد قائم، وذهب المبرد: إلى أنَّه ظرف مكان. وذهب علي بن سليمان: إلى أن التقدير: فإذا حدوث زيد قائم. قال: وهو ظرف زمان، كما كان، ومثله، الليلةَ الهلال، أي حدوث الهلال))[1].

وقد يردُّ الكرماني قول العرب إذا وجد في ذلك عدم صحة التوجيه النحوي فيما يراه، وفي الآية الآتية التي ردَّ الكرماني فيها قول العرب نجده استعمل مختلف أدلة الصناعة لبيان الوجوه المحتملة في الآية، قال في تفسير قوله تعالى: چﭓﭔﭕﭖچ المائدة: ٦ ،((... **وقرئ:**(وَأَرْجُلَكُمْ) بالنصب والجر، والظاهر في النصب العطف على الوجوه، والأيدي، ويحتمل العطف على محل الجار والمجرور في قوله: (بِرُءُوسِكُمْ)، والظاهر في الجر، أنَّه معطوف على (بِرُءُوسِكُمْ). ويحتمل الجواز، وإن كان مع الواو، كقوله :

وهَلْ أَنْتَ إنْ مَاتَتْ أَتَانك رَاكِبٌ إلَى آلِ بِسْطَامَ بنِ قَيْسٍ فَحاطِبِ[2]

فَجَرَّ قوله، (فحاطب) المجاورة (قيس)، وحقه الرفع، لأنَّه معطوف على راكب واحتجاج من احتَجَّ بقوله: **جحر ضب خرب**، بعيد لمكان الواو في الآية ، فصارت الآية من المجمل الذي بيانه إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وقد بينه **(ويل للعراقيب من النار)**[3]))[4].

وقد يذكر الكرماني قول العرب في تقوية معنًى، ومن ذلك ما ذكره على لسان شيخه في تفسير قوله: چچچچڇڇڇڇڍڍچ غافر: ١٠، ((... الغريب : قال الشيخ الإمام : يحتمل مقتكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون كما تقول: **(الصيفَ ضيعتِ اللبن)**[5]))[1].

---

(1) المصدر نفسه 1 / 415 .

(2) البيت للفرزدق، ديوانه 96 ، وفيه أكثر من رواية، ينظر: ثمار القلوب 1/ 108 ، بخاطب .

(3) المعجم الأوسط 170/3 ، والحديث في سنن أبي داود بلفظ (ويل للأعقاب من النار).

(4) غرائب التفسير وعجائب التأويل 1/ 321 .

(5) يضرب مثلاً لترك الشيء وهو ممكن، وطلبه وهو متعذر، قيل: أن رجلاً استنكح امرأة فطلقت، فبعد ذلك طلبت منه اللبن، فقال: بالصيف ضيعت اللبن. ينظر: الأمثال للاصمعي 160، والأمثال لأبي عبيد 247 ، ومجمع الأمثال 2/ 68.

ثانياً: القياس:

القياس هو: حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع[2]. والقياس هو الأصل الثاني من أصول النحو بعد السماع، فالنحو يعتمد عليه اعتماداً كبيراً، ولهذا قال أبو البركات الأنباري في رده على من أنكر القياس:((اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأنَّ النحو كله قياس؛ ولهذا قيل في حده: النحو: علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة))[3] .

فهذا الكسائي يحصر النحو بالقياس في قوله المعروف[4]:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع

وأركانه أربعة[5] :

1 – أصل، وهو المقيس عليه، أو المحمول عليه .

2 – فرع ، وهو المقيس، أو المحمول .

3 – حكم .

4 – علة جامعة .

---

(1) غرائب التفسير وعجائب التأويل 2/ 1027 .

(2) ينظر: لمع الأدلة 93 .

(3) المصدر نفسه 95، وينظر: الاقتراح 152– 153 .

(4) ينظر: أخبار النحويين 53 .

(5) ينظر: لمع الأدلة 93 ، والاقتراح 154 .

وفصل أبو البركات الأنباري أركان القياس إذ قال:((وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع... وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو))[1].

أمَّا الكرماني فقد عول على القياس كثيراً في كتابه، فلم يقتصر على السماع، بل جعل من القياس دليلاً على إثبات كثير من المسائل، وجعل القياس وسيلة استعان بها لدعم ردوده، سواء أكانت تلك الأحكام ترجيحا بين الآراء أم تضعيفاً لرأي. من ذلك:

ردّه في مسألة مجيء التمييز معرفة، إذ جعل الكرماني (مَن) في محل نصب قياساً على قراءة ابن عامر، قال الكرماني في تفسير قوله تعالى:چڈڈڈ ڎڑڑڑڑکچ البقرة:130، قوله:(إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ)، ((فخفف، وقيل: سفه في نفسه، فحذف الجار، وقيل: تمييز، وهو ضعيف؛ لأنَّ التمييز لا يكون إلا نكرة، وله وجه آخر وإن كان ضعيفاً فليس بأضعف مما ذكر وهو أنْ يجعل (مَن) في محل نصب، قياساً على قراءة ابن عامر[2](ما فعلوه إلا قليلاً) النساء:66، وهذا قياسٌ لا ينكسر وتكون (نفسه) تأكيداً له وبدلاً كما تقول: ما جاء القوم إلا زيداً نفسه، وقريب منه قراءة من قرأ (فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ) البقرة:283، بنصب (الباء)، على أنَّه بدل من الهاء...))[3].

وردّه أنَّ الفعل (جعل) يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل على الوجه الغريب قياساً على قول العرب المشهور، قال الكرماني في تفسير قوله تعالى: چ ٹ ٹ ڈ ڈ ٹ ٹ ڎ ٹچ الأنعام: ١٢٥ ، قوله:(((صَدْرَهُ)، المفعول الأول لـ(يجعل) (ضَيِّقًا) المفعول الثاني، وقوله (حَرَجاً) جاز أن يكون وصفاً لـ(ضَيِّقاً)، وجاز أن يكون مفعولاً بعد مفعول وهو الغريب، ومثله : رمان حلو حامض))[4].

---

(1) لمع الأدلة 93.

(2) ينظر: السبعة في القراءات 235 .

(3) غرائب التَّفسير وعجائب التَّأويل 1 / 177 .

(4) المصدر نفسه 1 / 348 .

ومن ذلك ردّه على مَن قال: أنَّ اللام في الفعل (وَلِتَصْغَى)، هي لام الأمر وبيَّن الكرماني أنَّ هذا لا يأتي إلا في شعر شاذ لا يقاس عليه، قال في تفسير قوله تعالى:چ ﭐﭑﭒﭓﭔ چ الأنعام: ١١٣، ((في اللام ثلاثة أقوال: أحدها: أنَّه لام العاقبة، والواو زيادة وقيل: لام كي، وهو عطف على المعنى، أي ليغروهُ ولتَصغَى. وقال أبو حاتم: هي لام القسم، والأصل لتَصْغَينَّ، وهذا مذهبه في مواضع. العجيب: هو لام الأمر، وهذا يدفعه إثبات الألف، ولا يأتي إلا في شعر شاذ لا يقاس عليه))[1].

وقد يذكر الكرماني ردَّ غيره من العلماء في القياس. من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: چ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ چ الأعراف: ٢٧ ،((قال الزجاج[2]: ما بعد (حيث) صلة له. قال أبو علي[3]: هذا سهو، بل ما بعده جملة أضيف إليها (حيث) قياساً على ظرف الزمان في الإضافة إلى الجمل))[4].

ثالثا: الإجماع:

والمراد به:((إجماع نحاة البلدين: البصرة، والكوفة))[5]. وهو أصل من أصول النحو، ودليل من أدلته المعتبرة بعد السماع، والقياس؛ لأنَّه منتزع من استقراء اللغة، وناشئ عنها[6]. ويشترط للاحتجاج به: ألا يخالف المسموع، ولا المقيس عليه[7].

وقد استدل به الكرماني في كثير من المسائل، واعتمد عليه أصلاً يعول عليه عند غياب الأدلة الأخرى، لإثبات ما يراه صائباً، أو في ترجيح رأيٍّ على آخر، ومن ذلك:

ردّه بإجماع النحاة في الآية الكريمة: چ□□□□□ىىچ البقرة: ٢٤، قال:((ذهب جماعة من المفسرين: إلى أنَّ التقدير، فإن لم تفعلوا هذا فيما مضى ولن تفعلوا فيما

---

(1) غرائب التفسير وعجائب التأويل 1/ 381 .
(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 2/ 329.
(3) ينظر: الإغفال: 2/ 249 وما بعدها.
(4) غرائب التفسير وعجائب التأويل 1/ 401 .
(5) الاقتراح 146 .
(6) ينظر: الخصائص 1/ 189 ، والاقتراح 147.
(7) ينظر: المصدر نفسه 1/ 189.

يستقبل، وهذا غير مرضي عند الفقهاء والنحاة؛ لأنَّه إذا قال: إنْ دخلت الدارَ فأنتِ طالق، وإن لم تدخلي الدار فأنت طالق، يقع على دخول مستأنف، ولا يتعلق بالماضي ألبتة، وهذا إجماع. وقال النحويون: (لَمْ) إذا دخل المستقبل نقله إلى معنى الماضي، وإن الشرطية إذا دخل الماضي أو ما بمعنى الماضي نقله إلى معنى المستقبل))[1].

وردّ بقول النحاة على قراءة أبي جعفر المدني، في تفسير قوله تعالى: چ□ى□ي□ي□ □ □ □ □ □چ الزمر: ٥٦، قوله:(يَا حَسْرَتَا)، ((في الألف ألف الندبة، وقيل: بدل من ياء الضمير. الغريب: قرأ أبو جعفر:(يا حسرتاي)، واستبعده النحاة، وله وجهان: أحدهما: أنَّه جمع بين البدل والمبدل، والثاني: أنَّ الألفَ للتثنية، كقولك: لبيك وسعديك على لغة بالحارث، والمنادى إليه محذوف، ولهذه نظائر))[2].

معايير أخرى:

1- الردُّ بمراعاة المعنى:

يردُّ الكرماني آراء النحويين؛ إذا خالفت المعنى المشهور والمعروف، ومن ذلك ردُّه على الفرَّاء في تفسير قوله تعالى: چ□ □ □ □ □ □ □ □ □ □چ الأنفال: ٢٥، ((ذهب الفراء: إلى أنَّه نهي فيه جواب الأمر، وذهب جماعة إلى أنَّه نهي فيه جزاء الشرط، وكلا القولين فاسد من حيث المعنى والاحتجاج بقوله:(ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ)، لا يصح؛ لأنَّ تقدير هذه الآية، إن تدخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان، وهذا مستقيم، ولو قلت في الأول: (إن تتقوها لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)، لا يستقيم في المعنى. والوجه ما ذهب إليه الأخفش: أنَّه نهي والتقدير (وَاتَّقُوا فِتْنَةً [و] لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا)، فحذف الواو، لمناسبة بينهما، والضمير فيه للفتنة، وهو من باب قولهم: لا أرينك ها هنا، أي لا تفعلوا ما تفتنون به....))[3].

---

(1) غرائب التفسير وعجائب التأويل 1/ 126 .

(2) المصدر نفسه 1017/2 .

(3) غرائب التفسير وعجائب التأويل 1/ 438 .

2- الردُّ بمراعاة اللفظ:

جعل الكرماني مراعاة اللفظ أحد أدلته في الردِّ، من ذلك قال في تفسير قوله تعالى: چۆۈۇۆۋۉچ المعارج: ٢،قوله: (للكافرين)، ((قيل: صلة للسائل، أي سائل الكافرين، وقيل: اللام بمعنى من، أي من الكافرين، وقيل: صفة لعذاب، أي بعذاب الكافرين، واللام لام الاستحقاق. وقيل: متصل بواقع، ومحله نصب، أي يقع لهم. وقيل: بمعنى على، أي يقع عليهم. العجيب: قَولُ من قال:(اللام) بمعنى عن، والتقدير ليس يقع عنهم. بعيد؛ لأنَّ اللفظ لا ينبئ عنه، وإن جعل بمعنى عن، ووصل بدافع صح، أي ليس يدفع عن الكافرين))[1].

3- الردُّ بمراعاة اللفظ والمعنى:

ردَّ الكرماني قول قطرب لبعده في اللفظ والمعنى، قال في تفسير قوله تعالى: چۀہہہھھچ البقرة: ١٥٠((العجيب: قول قطرب:(إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا) في محل جر بـ(على) أي إلا على الذين ظلموا، وهذا بعيد لفظاً ومعنى))[2].

4- الردُّ بعدم النظير:

ويستدل بهذه القاعدة على نفي الدليل، إذ لم يقم على الإثبات، فإن قام الدليل لم يلتفت إلى إيجاد النظير، لأن إيجاده بعد قيام الدليل، إنما هو للأنس[3]، وقد استعان به الكرماني في ردِّ قراءة أبي مالك في قوله تعالى: چٱٻٻچ الذاريات: ٧، ((...الغريب: قرئ في الشواذ، الحَبَك – بفتحتين– والحِبِك – بكسرتين– والحُبَك – بضم ثم فتح. العجيب، قرأ أبو مالك، الحِبُك – بكسر الحاء وضم الباء. وليس لهذا في كلام العرب نظير، لا في الاسماء ولا في الأفعال، ولا في الأدوات. ولعله جمع بين اللغتين))[4].

---

(1) غرائب التفسير وعجائب التأويل 2/ 1250 .

(2) المصدر نفسه 1/ 185 .

(3) ينظر: الخصائص : 198/1.

(4) غرائب التفسير وعجائب التأويل 2/ 1138-1139 .

يتبيَّن مما سبق منزلة الكرماني على مناقشة أقوال العلماء لاستنباط الوجه الصحيح، وأنَّه يتبع منهجاً علمياً رصيناً في تناوله المسائل، وهذا يدل على عظم عقليته وإبداعه، وسعة أفقه وفكره .